الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية **تخصص : مالية مؤسسة**

تحت عنوان

إنعكاس التضخم العالمي على أسعار السلع في دول مختارة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتان :

- بنوار أحلام
- بن فضة يسرى

تحت إشراف الأستاذ :

د. سي محمد كمال

- أعضاء لجنة التقييم

د. غرزي سليمة	رئيسة
د. سي محمد كمال	مشرفا
د. غربي صباح	ممتحنة

السنة الجامعية : 2021 / 2022

قال الله تعالى :

"وقل رب زدني علما"

(طه : 144)

"شكر و تقدير"

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له)

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار هو خالق السموات و الأرض ذو الجلال و الإكرام الذي أنعم علينا بنعمة العقل و الدين والذي ينسب إليه الفضل كله في إنجاز هذا العمل

أشكر جدي الغالي على دعمه و مساندته لي و أرجو من المولى عز و جل أن يتغمد روحه الطاهرة .

أشكر العائلة الكريمة التي شجعتني في مسيرة العلم والنجاح . ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور المشرف " سي محمد كمال " الذي لن تفيه أي كلمات حقه ، فلولا مثابرته و دعمه المستمر ما تم هذا العمل .

كما نشكر القائمين على الجامعة وعلى رأسهم معالي الدكتور " زيادي عبد القادر " مدير الجامعة .

وإلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و التسيير.

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد و لو بكلمة أو دعوة صالحة.

" الإهداء"

بسم الله الرحمان الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنين صدق الله العظيم

الحمد لله على التوفيق و عونه أما بعد :

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ..... قدوتنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى وطني العزيز : ..... الجزائر الصامدة و أهلها .

إلى تلك الروح الزكية الطاهرة و النفس الطيبة ..... جدي رحمه الله و أسكنه جنان الخلد .

إلى غاليتي و سيدة عمري و تاج رأسي ..... أمي أطال الله في عمرها .

إلى الجميلة أختي من تحمل ذكريات الطفولة ..... نبية حفظها الله و رعاها .

إلى منبع العلم الدكتور " سي محمد كمال " لقول أمير الشعراء أحمد شوقي في وصفه للمعلم :

قم للمعلم وفه التبجيلا ..... كاد المعلم أن يكون رسولا .

إلى رفيقات المشوار وصديقات العمر ..... فاطمة ، عويشة ، أمينة .

إلى أرواح شهداء ثورة الجزائر 1954 و شهداء فلسطين المحتلة .

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية و كان لي عونا و رمزا في مسيرة التعليم .

و نسأل الله عز و جل أن يجعله نبراسا منتفعا به لكل طالب علم و معرفة .

" الإهداء"

بسم الله الرحمان الرحيم

أولا لك الحمد ربي على كثير وجميل عطائك وجودك ، الحمد لله ربي ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدك والصلاة و السلام على من لا نبي بعده .

أهدي هذا البحث إلى كل طالب يسعى لتزويد رصيده المعرفي العلمي و الثقافي .

إلى عائلتي الكريمة التي ساندتني وكانت عونا لي و لا تزال كذلك ..... أطال الله في عمرهم .

إلى رفيقات دربي اللاتي قاسمنني لحظاته ..... رعاهم الله ووفقهم .

إلى أستاذي الفاضل الذي وجهني بالعلم و المعرفة ..... سي محمد كمال أنال الله دربه .

إلى جميع أفراد الأسرة التربوية في الجزائر الحرة الأبية و إلى شعب فلسطين الثائر .

إلى كل قسم مالية و محاسبة و إلى جميع دفعة 2022 م .

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي ، وإلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي .

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع ؛ سائلا الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

يسرى

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس انعكاس التضخم العالمي على الأسعار في دول مختلفة وأخذنا الجزائر كمثال للدراسة من خلال دراسة قياسية سنوية من 2001 إلى 2021 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج PASS-THROUGH استنادا على هذه المتغيرات (مؤشر أسعار الاستهلاك ، سعر الصرف) ، مفسرة للمتغير التابع التضخم ، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية فيما يخص انعكاس التضخم على الأسعار ، حيث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي .

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تصب في مجملها أنه لابد من وجود علاقة بين التضخم وسعر الصرف ، تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على انخفاض قيمة العملة الوطنية ، التضخم في الجزائر يستجيب بشكل طردي للتغيرات في أسعار الصرف ، وأن التضخم السالب يؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : التضخم ، سعر الصرف ، مؤشر أسعار الاستهلاك .

Abstract :

This study aimed to measure the impact of global inflation on prices in different countries and we took Algeria as an example of the study through an annual benchmark study from 2001 to 2021. To achieve this goal, the pass-through model was used based on these variables (consumer price index , exchange rate) explaining the dependent variable inflation, and this by addressing the various theoretical and empirical literature regarding the reflection of inflation on prices, where the descriptive analytical method was relied.

The study has reached a number of results that, in the aggregate, that there must be a relationship between inflation and the exchange rate, high inflation rates affect the devaluation of the national currency, inflation in Algeria responds directly to changes in exchange rates, and negative inflation leads to a state of economic stagnation .

key words : inflation , exchange rate , consumer price index .

قائمة المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	I .
قائمة الجداول والأشكال	II .
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول : أدبيات الدراسة	01
تمهيد الفصل	02
I – أدبيات الدراسة النظرية	03
1 – ماهية التضخم و أنواعه	03 – 06
2 – مظاهر التضخم وعلاقته بسعر الصرف	06 – 10
3 – أسباب التضخم و النظريات المفسرة له	10 – 17
II – أدبيات الدراسة التطبيقية	18
1 – الدراسات السابقة	18 – 23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية	25
تمهيد الفصل	26
I – متغيرات الدراسة	27 – 28
II – دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة	28 – 30
III – النتائج	30 – 34
خلاصة الفصل	35
خاتمة عامة	37 – 39
قائمة المراجع	41 – 42

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	Pass-throught p/ex	30 – 31
02	Pass-throught imp/ex	32
03	Pass-throught p/imp	33

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أنواع التضخم	06
02	التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب	12
03	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر	28
04	أسعار صرف العملة الوطنية في الجزائر	29

المقدمة العامة

أ. توطئة :

لقد شهد العالم عدة أزمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة من بينها التضخم الذي يعتبر الصدمة الأكثر شيوعا في علم الاقتصاد والتي تسعى الدول للحد من آثارها السلبية على مختلف القطاعات .

يعتبر التضخم من أهم المواضيع الديناميكية التي تحظى باهتمام واسع في العالم و ليس من قبل الاقتصاديين والسياسيين فحسب لأنه يشكل عبئا على أغلب الدول وذلك بالنظر لكونه يمثل عائقا أمام استحداث التنمية ، حيث يعرف بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض ويؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم .

وقد حاول علماء الاقتصاد البحث عن حلول لهذه المشكلة وضبط تبعاتها التي قد تودي بالاقتصاد ككل فمن الطبيعي أن تهتم البنوك المركزية بإبقاء التضخم دون مستويات معينة ، لذا نجد أن البنوك المركزية بنفسها مضطرة إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد ؛ أي ضمان معدلات بطيئة لتغير مستويات الأسعار.

ترجع هذه المشكلة إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة حيث تعكس الأداء الاقتصادي للبلد ، وظل التضخم الذي يعبر عن تغيرات الأسعار من أكثر الموضوعات المطروحة للنقاش خلال الأشهر الأخيرة ، فقد هيمن على أجندة الاقتصاديين و المستثمرين وكان هذا النقاش مهما بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أدى التعافي القوي من الوباء إلى زيادة غير مسبوقة في الطلب مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ، إضافة إلى ارتفاع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي PCE الأساسي في الولايات المتحدة وهو الأداة المفضلة لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لقياس التضخم ، حيث سجل معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مستوى له منذ 40 عاما بعد أن ارتفعت أسعار الوقود واستمرار تسارع التضخم ليبلغ مستوى قياسيا على مدى أربعة عقود عند 7.5% في ظل العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا ؛ التي أدت إلى ارتفاع أسعار معظم السلع ، ويوجد شعور بالقلق من أن تركيز الاحتياطي الفيدرالي على الصبر لا يزال منفصلا عن البيانات الاقتصادية الفعلية ، مما قد يؤدي إلى اتخاذ سياسة متأخرة في رفع أسعار الفائدة لترويض التضخم ، أما فيما يتعلق بالكثير من الأسر في جميع أنحاء العالم فإن

ارتفاع معدلات التضخم يشكل تحديا كبيرا ، فالأسعار المرتفعة يمكن أن تؤدي إلى تآكل قيمة الأجور والمدخرات الحقيقية ، ونجد أن هناك عدة أسباب لانتشار التضخم تختلف من اقتصاد لآخر وبالأخص من اقتصاد الدول المتقدمة إلى اقتصاد الدول النامية ، وقد عانى الاقتصاد الجزائري مدة طويلة من استمرار الزيادات في المستوى العام للأسعار إذ غطت هذه الزيادات المستمرة معظم أنواع السلع والخدمات ، وتركت آثارها السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي ، حيث أن التضخم يعد من أهم القضايا والظواهر التي كانت محل نقاش بين أراء وأفكار المدارس الاقتصادية ، ففي نهاية الثمانينات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية أعلنت فيها تبنيها لاقتصاد السوق حيث قامت بتحرير التجارة الخارجية ورغم هذا إلا أنها لم تستطع إيجاد حلول للاختلالات التي كانت من أبرز مشاكلها ظاهرة التضخم، لذا فإن محاولة التحكم فيه أصبحت من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديين ، وهو من أهم النقاط الملفتة للنظر في الاقتصاد الجزائري لما يسببه من آثار وخيمة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي .

وبالرغم من التحولات والتطورات التي تشهدها الساحة العالمية أصبحت الجزائر في مواجهة مباشرة مع الأزمات الاقتصادية التي لا تعترف بالحدود بين الدول ، مما أجبر الحكومة وفي مقدمتها السلطات النقدية أن تعطي أهمية كبيرة في خلق توازنات على مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كتحقيق وتعزيز فرص النمو وحماية قيمة العملة الوطنية من خلال تطويق وكبح معدلات التضخم وعلى هذا الأساس يمكن وضع إشكالية لدراستنا كالتالي :

ب. إشكالية البحث :

ماهي طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف يتأثر التضخم بسعر الصرف ؟
- ماهي نتائج ال pass-throught ؟

حتى تتسنى لنا الإجابة على الأسئلة المطروحة وكذا معالجة إشكالية الدراسة كان من الضروري اعتماد مجموعة من الفرضيات المتمثلة في النقاط التالية :

- إن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم هي علاقة تأثير وتأثر .
- يتأثر التضخم بسعر الصرف حيث أن سعر الصرف المنخفض يؤدي إلى ارتفاع التضخم .

- تنحصر نتائج ال pass-throught في انتقال أو عدم انتقال أسعار الصرف على التضخم .

ث. أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع انعكاس التضخم العالمي على الأسعار فيما يلي :

أولا : الأسباب الشخصية : رغبة الباحث في اختيار هذا الموضوع كونه يدرس مشكلة اقتصادية .

ثانيا : الأسباب الموضوعية : لفت الانتباه من خلال ذكر النظريات المفسرة للتضخم وكذا الأسباب المؤدية له وكيفية انعكاسها على المستوى العام للأسعار.

ج. أهمية الموضوع :

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتطرق إلى أحد المواضيع الاقتصادية والمتعلقة بالتضخم خاصة أن هناك آراء مختلفة حول أثره على المتغيرات الأخرى ، كما تتجلى أهمية الدراسة من خلال العلاقة الموجودة بين التضخم وسعر الصرف .

ح. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى النقاط التالية :

معرفة الآثار الناجمة عن التضخم وكيفية تأثيره على الأسعار.

تفسير ظاهرة التضخم بواسطة نظريات اقتصادية .

قياس التضخم وضبط معدلاته .

معرفة النتائج التي توصل إليها نموذج pass-throught .

خ. المنهج المستخدم في الدراسة :

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا والإجابة على الأسئلة المطروحة ، واختبار صحة الفرضيات من عدمها ، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي تماشيا مع نوعية الدراسة من خلال وصف الظاهرة التضخمية و تقديم تفسيرات حول الحركة الصعودية للأسعار من أجل مكافحتها .

د. مرجعية الدراسة :

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على مصادر فيما يخص الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب ، الرسائل والمذكرات و المجلات ، أما الدراسة التطبيقية فإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على الأسلوب الخاص في تحليل البيانات و النتائج .

ذ. هيكل البحث :

للإجابة على إشكالية الدراسة في تحقيق أهدافها ، مع المحافظة على الالتزام بطريقة IMRAD تناول الموضوع فصلين ، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة ، تناول الفصل الأول الإطار النظري للتضخم وأنواعه ، علاقته بسعر الصرف ، أسبابه والنظريات المفسرة له ، كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي عنيت بموضوع التضخم .

بينما تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي لقياس انعكاس التضخم العالمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر باستخدام نموذج pass-throught خلال الفترة من 2001 إلى 2021 ، حيث قمنا بالتعريف بمتغيرات الدراسة ، ومنه دراسة تحليلية لهذه المتغيرات ، إضافة إلى عرض النتائج المتوصل إليها ، وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت اختبار الفرضيات ، النتائج بالإضافة إلى التوصيات وأفاق الدراسة .

الفصل الأول

تمهيد :

يمثل التضخم أحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعبث في جسد الاقتصاد القومي، وتحدث فيه اختلالات سيئة ، قد انتشر في عدد كبير من دول العالم ، و اشتدت الموجات التضخمية خاصة في السبعينات من هذا القرن ، حتى تحولت إلى ظاهرة عالمية تجندت لدراستها العقول الاقتصادية وعليه سوف نتطرق إلى ما يلي : ماهية التضخم ، مظاهر التضخم وعلاقته بسعر الصرف ، أسباب التضخم والنظريات المفسرة له .

I – أدبيات الدراسة النظرية :

سنحاول في هذا الجزء اعطاء لمحة عن مفاهيم التضخم ، أنواعه ، مظاهره ، علاقته بسعر الصرف وكذا الأسباب المؤدية إليه و النظريات المفسرة له .

1 – ماهية التضخم وأنواعه :

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية و المتقدمة على السواء ، غير أن الأسباب التي ينتج عنها التضخم تختلف في كلا البلدين[1] ، بحيث لا يوجد تعريف واحد معين له من الجانب الاقتصادي .

1-1 مفهوم التضخم :

أصبحت ظاهرة التضخم معقدة جدا بعد التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث تعددت تعاريفها فمنهم من عرفها من الجانب النقدي ، و منهم من ارتكزوا على الجانب السعري فعرفوها من خلال الآثار الناجمة عنها[2].

يعرف التضخم في الجانب النقدي على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، أو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد حيث هذه القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع و الخدمات الممكن شراءها لهذه الوحدة من النقد[3].

وبمفهوم آخر التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[4].

وفي قول آخر : ينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين الانتاج و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار

---

[1] أحمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات المالية والنقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1999 – 2003) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 ، ص 19 .

[2] د/ مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2000 ، ص 69 .

[3] د/ بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية – ديوان المطبوعات الجامعية – 2006 ، ص 140.

[4] حسين بن سالم جابر الزبيدي ، التضخم والكساد، عمان مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2011، ص 32 .

ونتيجة لضعف الطاقات الانتاجية في الاقتصاد القومي[1].

فمن هنا أصبح لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بأن التضخم يقصد به ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة ، شرط أن يكون دائم و نهائي و مستمر أي غير مؤقت[2].

2-1 أنواع التضخم :

تعددت أشكال و أوجه ظاهرة التضخم حسب المعايير المختارة كالتالي :

أولا : معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار : يضم ثلاث أنواع و هي :

أ – التضخم المكشوف (المفتوح) أو الظاهر Open Inflation : يتمثل في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات[3]. ويعرف أيضا بالتضخم الطليق .

ب – التضخم المكبوث أو المقيد Repressed or Restrained Inflation : يحدث إذا ما تدخلت الدولة ووضعت بقوة القانون والتدابير و الإجراءات والسياسات والقيود التي تمنع ارتفاع الأسعار، بحيث تبقى منخفضة ،أي أنها لا تسمح للعوامل الاقتصادية العمل بحرية نتيجة للقيود الحكومية المباشرة .

ج – التضخم الكامن أو الخفي : يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة وملحوظة أي غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على السلع ، الاستهلاك و الاستثمار بمعنى لا توجد طريقة لصرفها[4].

ثانيا : معيار وحدة الضغط التضخمي :

أ – **التضخم الجامح Hyper(Galloping) Inflation** : هو أشد أنواع التضخم أثارا وضررا

---

[1] حسين بن سالم جابر الزبيدي ، نفس المرجع .

[2] طلحة محمد ، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر للفترة الممتدة (1970 – 2017) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2019 ، ص 18 .

[3] اسماعيل عبد الله علي اسماعيل ، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في السودان خلال الفترة (2005 – 2015) ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد ، الخرطوم ، 2017 ، ص 31 .

[4] طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 – 2003 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، جامعة الشلف ، 2005 ، ص 9 .

على الاقتصاد الوطني ويتمثل في زيادة الأسعار بصورة مذهلة وخطيرة جدا يواكبها في نفس الوقت زيادة مماثلة في الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ويطلق عليه أيضا التضخم المفرط .

ب – التضخم الزاحف Creeping Inflation : رافق هذا النوع من التضخم التطور والنمو السريع للاقتصاديات الصناعية الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية حيث عرفت هذه الاقتصاديات حركة مستمرة وتصاعدية للأسعار والأجور، يتسم هذا التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار[1].

ثالثا : من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية :

أ – **التضخم المستورد Imported Inflation** : ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط) ، ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج .

ب – التضخم المصدر Exported Inflation : ارتفاع الأسعار نتيجة الزيادة في احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات ، و الناجم عما يعرف بمصطلح (قاعدة الدفع بالدولار) .

رابعا : من حيث مصدر الضغط التضخمي :

أ – **تضخم جذب الطلب Demand- Pull Inflation** : هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة) ، فعند الوصول على التوظف الكامل تؤدي إلى الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، وبالتالي زيادة الإنفاق في الاقتصاد القومي لا تمثل زيادة في الانتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجة زيادة الأسعار .

ب – تضخم دفع النفقة Cost- Push Inflation : هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية و الصناعية في الارتفاع وذلك نتيجة نفقات الإنتاج و خاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور، و هو ما يعرف بتضخم دفع الأجور Wage- Push Inflation[2].

[1] طيبة عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 10 .

[2] اسماعيل عبد الله علي اسماعيل ، المرجع السابق ، ص 32 .

الشكل رقم (1) :

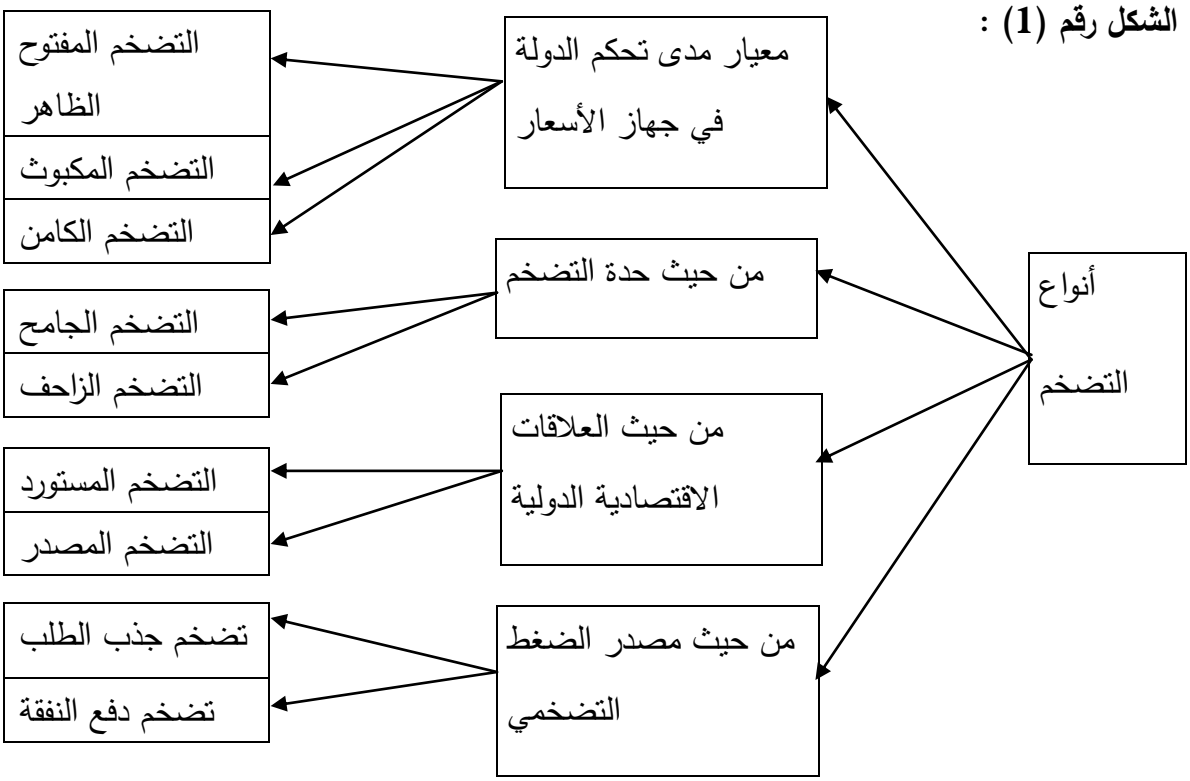

المصدر : من إعداد الباحثتين

2 – مظاهر التضخم و علاقته بسعر الصرف :

2-1 مظاهر التضخم :

إن ارتفاع الأسعار لا يعني بالضرورة وجود تضخم لأن الارتفاع في أسعار بعض السلع يقابله انخفاض في أسعار السلع الأخرى مع ثبات معدل مستوى الأسعار ، ومن هنا تتجلى بوادر التضخم في النقاط التالية :

أ – **الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار(انخفاض القوة الشرائية)** : في هذه الخاصية تم تأكيد على أن التضخم ليس بالظاهرة المؤقتة و ليس لها صفة موسمية من ناحية اخرى ، كما أن هذا الارتفاع يحصل في أسعار جميع السلع و الخدمات في وقت واحد ، يرجع إلى ضعف الثقة لهذه العملة نظرا لتدهور قوتها الشرائية ، فتكثر عمليات التخلص منها و الاحتماء بالذهب باعتباره يؤدي وظيفته كمستودع للقيمة أو الثروة[1] .

[1] شيخة سفيان ، مشاظل التضخم في الجزائر، رسالة دكتورا ، تخصص مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قالمة ، 2003 ، ص 118 - 120 .

ب – ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية : إن ما يحمله الذهب من صفات سلعية تجعله خاضعا لتأثير الزيادة في الطلب كبقية السلع ، لكن ما يميز الذهب عن غيره هو أن الارتفاع في الأسعار غالبا ما يتجاوز الارتفاع في أسعار السلع الأخرى ، و السبب يكمن في الوظائف النقدية التي يتمتع بها الذهب و التي أهلته نفسيا وتاريخيا أكثر من غيره باعتباره أفضل بديل عن النقود في فترات التضخم لذلك فإن معدلات الزيادة في الطلب عليه عادة ما تفوق معدلات الزيادة في الطلب على السلع الأخرى عند انتشار التضخم[1].

ج – ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية : إن مجرد ظهور ظاهرة التضخم و استمرارها لا يبرر انخفاض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية عندما تتجه معدلات التضخم بين الدول نحو التعادل مع ثبات العوامل الأخرى أو حيادها ، فإن أسعار صرف العملات اتجاه بعضها تتجه نحو الاستقرار ، لأن انخفاض القدرة الشرائية بهذه العملات يحصل بمعدل متساوي و لكن عندما يرتفع معدل التضخم في دولة بشكل ما يصبح فيها أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى ، وتتعرض عملة هذه الدولة للانخفاض مقابل العملات الأخرى ، إضافة إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة زيادة الطلب عليها مقابل العملة المحلية عندما تتسع عمليات استبدال العملة المحلية (الضعيفة من جراء التضخم) بالعملات الأجنبية (القوية بسبب انخفاض التضخم) بهدف التخلص من مخاطر استمرار الانخفاض في قيمة العملة المحلية .

د – ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية (كالأراضي ، المباني ...) : إن الاحتفاظ بالنقود في فترات التضخم يعرض حاملها لتناقص قيمتها و خسارة جزء متزايد من قوتها الشرائية ولتجنب ذلك يلجأ الأفراد إلى شراء الأصول الأخرى نظرا للارتفاع المستمر في الطلب عليها مما يزيد من حدة الارتفاع في أسعار المباني ، الأراضي...و انتشار عمليات المضاربة بها (شراؤها ثم الانتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى مما كانت عليه) ، لأن جزءا هاما من الثروات يبتعد عن الاستثمار في المجالات الصناعية و الزراعية خاصة عند انتشار التشاؤم حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية بسبب التضخم مما يضعف من دوافع الاستثمار في مثل هذه المجالات ذات الآجال الطويلة و التي تدر إيراداتها إلا

[1] شيخة سفيان ، نفس المرجع السابق .

بعد الانقضاء من فترة البدء بالإضافة إلى كونها محفوفة بالمخاطر في تلك الظروف ، لذلك تبحث رؤوس الأموال عن مجلات الاستثمار ذات الإيراد المضمون[1].

2-2 التضخم وعلاقته بسعر الصرف :

2-2-1 تعريف سعر الصرف :

يعد سعر الصرف في مقدمة الأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة التشوهات الاقتصادية الخارجية والداخلية ومن ثم تأثيرها على معدلات النمو فضلا عن الاعتقاد السائد بأن الاختلالات الهيكلية في بعض الاقتصاديات النامية كان مبعثها الأساسي التشوهات الحاصلة في سياسة الأسعار الكلية وفي مقدمتها أسعار الصرف[2].

كما يمكن تعريف سعر الصرف على أنه :

– عدد الوحدات النقدية المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. كما يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي تستبدل بها وحدة واحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية[3].

هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

أما التسعير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول علة وحدة واحدة من العملة الوطنية ، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة، و أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى .

أما التسعير غير المباشر، فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، و معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة بما في ذلك الجزائر[4].

---

[1] مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية : النظريات النقدية ، ط1 ، دار البحث للطباعة و النشر 1989 ، ص 12 .

[2] بدراوي شهيناز ، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية ، دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980 – 2012) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2014 – 2015 ص 72 .

[3] نوفل بعلول ، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ، 2018 ص 3 .

[4] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 6 ، الجزائر ، 2007 ، ص 96 .

2-2-2 العلاقة بين التضخم وسعر الصرف :

يعد التضخم أحد أهم المشاكل التي تهدد اقتصاديات الدول نتيجة فقدان العملة المحلية لقيمتها وقوتها الشرائية ، فهو يتحكم في المعروض النقدي للدولة ، ومن جانبه تتحكم الدولة بحجم السيولة في السوق من خلال معدلات الفائدة ، ويعتبر سعر الصرف من بين المؤشرات الهامة و الضرورية التي تدل على قوة الدولة ، فالتغيرات المفاجئة التي تحدث لقيمة العملة تنتج عن تدهور قيمة النقود الناتجة عن ظاهرة التضخم[1] .

إن العلاقة بين التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة هي علاقة تبادلية ، أي أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي حتما إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة ،أي انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى ، وبذلك يتأثر سعر الصرف ، مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها. من جانب آخر فإن الدولة التي لديها معدل تضخم منخفض بشكل مستمر تقدم قيمة متزايدة للعملة ، حيث أن قوتها الشرائية تزداد مقارنة بالعملات الأخرى[2].

بالمقابل فإن لسياسات سعر الصرف المطبقة من طرف الدولة ، مهما كان الهدف من ورائها، أثر بالغ على المستوى العام للأسعار وبالتالي على القوة الشرائية للعملة ، وفي هذا الإطار نجد سياستين هما :

أ – سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة : وهي قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية إلى الخارج أي ارتفاع سعر صرفها ، وهو إجراء إداري غالبا ما يتخذ تحت ظروف معينة، وتعد هذه السياسة من أخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة حيث تهدف إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الذي ينشأ نتيجة العجز في ميزان المدفوعات[3]. ويعتبر تشجيع الصادرات والسعي نحو تقليص العجز الحاصل في ميزان المدفوعات أو إحدى مكوناته

---

[1] أحمد عزت محمود المتولي ، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للجنيه في الفترة (2000- 2019)، جمهورية مصر العربية .

[2] أحمد سلامي ، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية (1970 – 2014) ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 07 ، ورقلة ، 2015 ، ص 29 .

[3] عديلة مريمت وأمال بن ناصر، تأثير تغيرات معدلات التضخم على سعر الصرف في اقتصاد مصدر المحروقات، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2002 – 2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد5 ، العدد1 ، السنة 2020 ، ص 35 .

السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين انخفاض قيمة العملة وتخفيض قيمتها ، فالانخفاض يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب ،أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة وبقرار من السلطات النقدية .

ب – سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة : تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية ،إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين ، بل ينتقل التأثير إلى النمو والأداء الاقتصادي .إن رفع القيمة الخارجية للعملة هو سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة لعملية التخفيض[1].

نقول عن عملة أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة ، وتستخدم هذه السياسة في تحديد سعر صرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو زيادة قيمة الصادرات بهدف إعادة التوازن . كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها أو تخفيض أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية[2].

3 – أسباب التضخم و النظريات المفسرة له :

3-1 الأسباب المؤدية للتضخم :

هناك عدة أسباب للتضخم نكتفي بذكر الأسباب التالية :

1 – التضخم الناشئ عن زيادة الطلب : يوجد عدة عوامل تشجع و تحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع وهي التي تدفع الأفراد والمشاريع لزيادة الإنفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار ومن أهمها نذكر[3] :

أ – **زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري** : تعتبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل ويكون التضخم

[1] عديلة مريمت وأمال بن ناصر ، نفس المرجع السابق .

[2] عوض فاضل اسماعيل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق ، 2012 ، ص 4 .

[3] شهاب مجدي محمود ، مرجع سبق ذكره ،2002 ، ص 88 .

كنتيجة لتلك الزيادة لأن زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة في السلع المعروضة أي هناك فائض في الطلب مع عرض ثابت من المنتجات والسلع في ظل التشغيل الكامل ، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي يعتبر سبب من أسباب التضخم .

ب – التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك : إن قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح القروض و الاعتمادات إلى المستثمرين يعتبر من بين العوامل الرئيسية في ضخ المبالغ المالية الكبيرة في الأسواق و ذلك عندما ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة وبالتالي جذب رجال الأعمال إلى الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار معلنا عن ظاهرة التضخم.

ج – العجز في الميزانية : يعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية المقبلة على تنفيذها وذلك من خلال تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، حيث أن العجز في الميزانية عادة ما تعتمد الدولة إحداثه لتطبيق سياساتها فتذهب إلى توفير النفقات اللازمة بوسائل متعددة .

د – تمويل العمليات الحربية : تتطلب الحروب نفقات كبيرة قبل بدايتها من أجل التحضير لها ولتغطية هاته النفقات تضطر الدولة إلى الإصدار النقدي من أجل تسيير أمورها وأثناء الحرب من أجل تسيير أمور البلاد وبعد الحرب لمعالجة آثار ما خلفته الحرب التي تكون على عاتق الدولة .

هـ – الارتفاع في معدلات الأجور[1] : يعتبر ارتفاع نسبة الأجور سببا مباشرا في خلق التضخم وارتفاع الأجور ناتج عن الحرية التي تسمح بها الأنظمة الاقتصادية للنقابات العمالية بالسماح لهم بالإضرابات من أجل تحقيق مطالبهم التي تتعلق بالزيادة في الأجور فهذه الزيادة ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما ينقص من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل ، لكن يمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الدولة أن تعمل على الاتفاق مع النقابات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة وزيادة الأجور بنسبة تتساوى ونسبة الزيادة في انتاجيتهم من أجل الاستقرار في الأسعار .

[1] شهاب مجدي محمود ، نفس المرجع السابق .

الشكل رقم (2) :

التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب

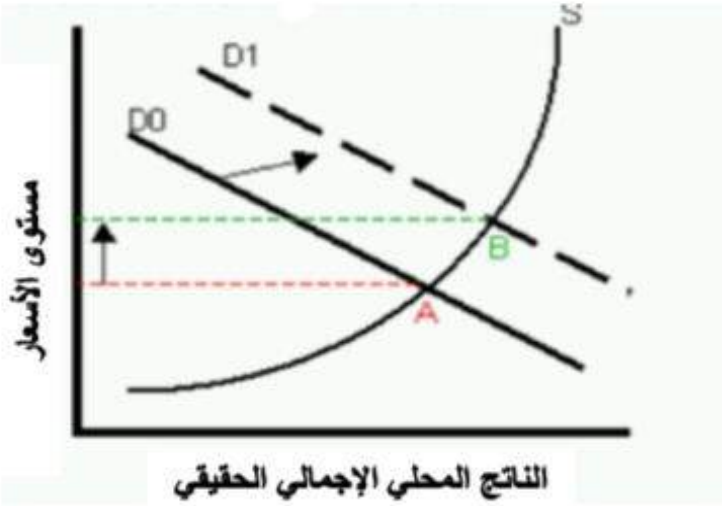

المصدر: رانيا شيخ طه ، التضخم ، أسبابه ، قياسه ، آثاره وسبل معالجته ، صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص 12 .

يوضح الشكل (2) التضخم الناشئ عن عوامل جذب الطلب ، وانتقال منحنى الطلب من الوضع D0 إلى الوضع D1 نتيجة لزيادة في مستويات الطلب لا يواجهها زيادة في مستويات العرض لعدم إمكانية زيادة الإنتاج في المدى القصير. لذلك ، نرى هنا ثبات منحنى العرض ،وانتقال نقطة التوازن الاقتصادي التي تحدد بموجبها الأسعار من النقطة A إلى النقطة B ، بالتالي زيادة الأسعار ، أي ارتفاع معدل التضخم[1].

2 – التضخم الناشئ عن زيادة النفقات : ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يكون نتيجة لزيادة تكلفة الانتاج وخاصة أجور العمال (أي تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الانتاج) .

3 – التضخم الهيكلي : وهو التضخم الذي يرتبط بطريقة الانتاج الرأسمالي وأيضا بالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي[2] .

[1] رانيا شيخ طه ، نفس المرجع السابق .

[2] ادبوب سارة و لسبع مريم ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019) ، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، المجلد : 02 – العدد : 02 ، ديسمبر 2021 ، ص 41 .

3-2 النظريات المفسرة لظاهرة التضخم :

3-2-1 النظرية النقدية الكلاسيكية :

ظهور هذه النظرية إلى عهد الرومان ، وكذلك الفكر العربي حيث يبين الاقتصادي العربي " تقي الدين أحمد " (1365 -1461)، ان زيادة في الأسعار في مصر في ذلك الوقت كان سببه زيادة النقد المتداول اي وجود علاقة طردية بين ارتفاع الأسعار وزيادة النقد ، وتطورت هذه الفكرة على يد الاقتصادي "Johi bodin" (1530 - 1956)الذي يفسر الارتفاع الحاد في الأسعار إلى تدفق المعادن النفيسة في فرنسا من امريكا مرورا بإسبانيا[1].

وفي القرن التاسع عشر شهدت انجلترا ارتفاعا في الأسعار نتيجة توقفها عن العمل بنظام الذهب ، وقد رأى"henri thornton" (1970 - 1815) بأن ارتفاع الأسعار كان ناتجا عن الافراط في إصدار النقود الورقية ، وفي تلك الفترة نفسها قدم الانجليزي " david recardau " (1872 - 1923) نظرية الكمية في صورتها الأولية ، وقد وصل إلى نفس النتائج التي وصل اليها الاقتصاديين السابقين وهو وجود علاقة طردية بين المستوى العام وكمية النقود[2].

يعتبر الكلاسيكيون أول من تطرق إلى ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار وعلاقتها بكمية النقود ، فيرى أصحاب هذه النظرية ان التغيرات في الأسعار تكون في نفس الاتجاه الذي تتغير فيه كمية النقود وبالنسبة نفسها[3].

مرت هذه النظرية بعد مراحل وكان (irving fisher) أول من صاغ معادلة رياضية عن هذه النظرية وتسمى بمعادلة التبادل والتي تحولت إلى معادلة الأرصدة النقدية على أيدي علماء مدرسة كمبردج حيث تطرق فيشر إلى :

1 - سرعة تداول النقود : أضاف فيشر عنصر سرعة دوران النقود واعتبره المفهوم الأساسي لهذه النظرية حيث يمكن تعريفه بأنه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة زمنية معينة من الزمن[4] نتيجة لعملية البيع والشراء.

---

[1] طلحة محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 18 .

[2] صبحي تادرس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله ، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، ص 206 .

[3] صبحي تادرس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله ، نفس المرجع ، ص 214 .

[4] ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008 ، ص 83 .

2 – مفهوم نظرية فيشر: معادلة فيشر تستخدم كأداة تحليلية لشرح وتفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وهي كالآتي: **MV= PQ .....(1)**

M : كمية النقود المتداولة. **V** : سرعة تداول النقود. **Q** : حجم المعاملات.

P : المستوى العام للأسعار .

3– مدرسة كمبردج : جاءت هذه النظرية لتغطية النقص الذي تميزت به نظرية فيشر والذي يتمثل في اهمالها للطلب على النقود ، حيث اعتبرت ان التغيير في كمية النقود من جانب العرض فقط وانه هو المحدد الاساسي لكمية النقود ، واعتبرت أيضا ان الطلب على النقود ثابت ومرتبط باحتياجات الافراد .

لهذه الأسباب ادخل الكلاسيك الجدد وظيفة أخرى للنقود باعتبارها وسيلة للتبادل فهي أيضا تتمثل في دورها كمخزن للقيمة ، ومن هنا يخلق لدينا طلب آخر على النقود بالنظر إلى وظيفتها الثانية وهو طلب الأفراد للأرصدة النقدية السائلة وهذا ما أسماه مارشال بالتفضيل النقدي .

ويرى مارشال ان الطلب على النقود يعود بصفة اساسية إلى دافع الدخل ، وهذا ما يدل على لجوء الأشخاص إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل سائل لمواجهة نفقاتهم المستقبلية ويختلف هذا الاحتفاظ من شخص إلى اخر حسب مستوى الدخل ، نحصل على معادلة كمبردج للطلب على النقود انطلاقا من معادلة فيشر للمعاملات: **MV=PQ**

نقوم بتعويض حجم المبادلات **Q** بحجم الدخل الحقيقي في المعادل فنتحصل على :

M=P.Y.1/V ،M.V=P.Y .....(2)

1/V نسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بالرمز **k** ونلاحظ ان العلاقة بين التفضيل النقدي وسرعة دوران النقود عكسية ، وتصبح معادلة نموذج كمبردج النهائية حيث[1]:

md الطلب على النقود؛

p مستوى عام للأسعار

y حجم الدخل الحقيقي

md= pyk ..... (3)

k: نسبة التفصيل النقدي

[1] وديع طورس ، المدخل إلى الاقتصاد النقدي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، ص 225 .

3-2-2 النظرية الكينزية :

مع ظهور الأزمة المالية سنة 1929 وما نتج عنها من كساد للسلع وزيادة نسبة البطالة وتوقف الإنتاج حيث باتت النظرية الكلاسيكية غير صالحة في هذا الظرف قدم كينز افكار جديدة حيث يؤكد كينز ان التغير في المستوى العام للأسعار راجع بصفة رئيسية إلى تغيرات سعر الفائدة والتفاوت بين الاستثمار والادخار حيث ان عندما يتساوى الادخار والاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساويا للسعر النقدي ، وتستقر الأسعار وتصبح ثابتة ولكن يرى كينز أنه ليس بالضرورة ان يكون الادخار مساويا للاستثمار من الممكن وجود فرق بينهما وهذا الاختلاف هو الذي بدوره يعيد التوازن بين الادخار والاستثمار ، وهذا ما اسماه بالطلب الكلي الفعال وهو الذي يشمل كل المبالغ من طرف جميع الوحدات الاقتصادية ، فاعتبر الكثير ان الطلب هو المحدد الرئيسي للدخل ومستوى الإنتاج وحجم العماله وبالتالي المستوى العام للأسعار ويتكون هذا الطلب على السلع الاستثمارية بالإضافة إلى الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية[1].

3-2-3 النظرية النقدية المعاصرة :

1- تحليل نظرية كمية النقود الحديثة : قدم فريدمان تعريفا للتضخم مشابها لتفسير النظرية الكمية ولكن اكثر عمقا وتطورا منها حيث يشير إلى ان السبب الاساسي لظهور التضخم هو كمية النقود حيث اعتبر التضخم ظاهرة نقدية.

ومنه يمكن القول أن فريدمان أعاد أهمية السياسة النقدية من جديد ورفض وجود علاقة بين ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور ، كما ينفي وجود علاقة بين التضخم والبطالة .

اذن بالنسبة للنقديين التضخم ينشأ نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها وبما أن عرض النقود مستقل وهو متغير خارجي تتحكم فيه السلطات النقدية ، ذهب فريدمان إلى الاهتمام على وجه الخصوص بالطلب على النقود باعتباره المؤثر الاساسي في المستوى العام للأسعار ودراسة محددات الطلب على الكمية النقدية لدى الأفراد[2].

أكد فريدمان أنه عند الزيادة في عرض النقود يقوم الاشخاص بالتخلص من هذا الفائض عن طريق زيادة إنفاقهم مما يجعل الأسعار ترتفع ولهذا السبب يرجع النقديين عملية محاربة التضخم

[1] وديع طورس ، المرجع السابق .

[2] محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 2002 ، ص 83 .

وتحقيق ثبات الأسعار إلى السلطة النقدية حيث تفعل هذه الأخيرة على مراقبة كمية النقود وجعل معدلها يتناسب دوما مع عدد السكان وحجم الإنتاج .

2- الطلب على النقود لفريدمان : يخضع طلب النقود لفريدمان وفقا للمتغيرات التالية :

أ : الثروة الكلية : التي تتمثل في العناصر الاقتصادية المختلفة وهي المحدد الرئيسي للطلب على النقود وتشمل كافة العناصر البشرية وقد ذكر فريدمان خمسة عناصر مكونة للثروة – النقود – الأصول النقدية، اي السندات ذات الدخل الثابت –الأصول المالية اي الأسهم – الأصول الطبيعية اي رأس المال العيني –رأس المال البشري[1].

ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة الكلية برسملتها على اساس انها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها.

ب : تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة التي يحصل عليها منها، فهذه المنفعة تحدد بالدخل الذي يعود من هذه الأصول.

وبالنسبة للسندات فهي تدر عائدا ثابتا في شكل نسبة من قيمها الاسمية ويكون سعر الفائدة سنويا أما بالنسبة للأسهم فعوائدها تتمثل في الأرباح السنوية.

جـ : ترتيب الأفضليات ، حيث ان العنصر الاقتصادي لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائده بل هناك من يحكمه نتيجة اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وترتيب الأفضليات التي تفرض عليها بعض المرات اختيارا معينا قد يختلف عن ذلك.

دالة الطلب على النقود : لقد توصل فريدمان إلى ان الطلب على النقود هو دالة في ثروة الفرد ومعدل العائد المتوقع لكل أجل من هذه الثروة ، وقام بإعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود كالآتي:

$$M=f(P,Rb,Re,1/b,Dp/Dt,w,u) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث **P** مستوى الأسعار.

[1] طلحة محمد ، مرجع سبق ذ كره ص 23 – 24 .

Rb : سندات ، **Re** : أسهم ، **Dp/Dt،1/b** : أصول طبيعية، **W** : رأس المال البشري، **u** : ترتيب الأفضليات[1].

3-2-4 مدرسة اقتصاديات جانب العرض :

ضمت هذه المدرسة عدة مفكرين لا علاقة لهم بالنظرية الاقتصادية وهم الشخصيات عامة مثل : "جورج جيلدر" و "أشكي" و"أكردستول" ولذلك نجد أن هذه النظرية لم تتبع منطق خاص ومحدد مثل سابق النظريات ، بل كونت معظم أفكارها في إطار عام وليس بالاعتماد على الواقع ، ويكفي القول أن هذه النظرية جاءت معادية لأفكار كينز حتى يتضح لنا أنها متفقة مع النقديين وخاصة في تحليليهم للتضخم.

إضافة إلى الإفراط في المعروض النقدي أدخلوا رواد هذه المدرسة سبب آخر(سياسي) يمكنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو الضرائب المرتفعة ،حيث اعتبروا هذه الأخيرة جزء مهم من التكاليف، وإذا زادت هذه التكاليف ترتفع الأسعار من جهة ، ومن جهة أخرى قد تتناقص الأرباح لدى المستثمرين مما يدفعهم إلى التخفيض من انتاجهم فيقل العرض مقارنة بالطلب الكلي وفي كلتا الحالتين ترتفع الأسعار.

وبالتالي حاولت هذه النظرية التخفيف من مشكلة ضعف الانتاج و الاستثمار بهدف مكافحة التضخم فاقترحت بذلك علاج لهذه المشكلة والمتمثل في اهتمامها بفكرة " الحوافز " فهي ترى أن الحوافز تؤثر على سلوك العمال اتجاه عملهم واستغلال وقت فراغهم ،وهذا يؤدي إلى رفع الانتاجية كما أن زيادة دخلهم سوف تدفعهم إلى زيادة الادخارات وبالتالي زيادة الاستثمار[2] .

---

[1] بن عيسى أمينة وبن يشو فتحي ، دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، المجلد 6 – العدد 01 ، السنة 2015 ص 179 .

[2] بن عيسى أمينة وبن يشو فتحي ، نفس المرجع السابق ، ص 179 – 180 .

II – أدبيات الدراسة التطبيقية

– الدراسات السابقة :

بعد تطرقنا في الجزء السابق إلى الأدبيات النظرية لانعكاس التضخم العالمي على الأسعار سوف نعرض في هذا الجزء أهم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها والتي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا :

1– دراسة "أحمد محمد صالح الجلال" ، الجمهورية اليمنية (2006)[1] : تناولت السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري للتضخم وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية وكذا التعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم ومدى فعاليتها في علاج هذه الظاهرة في الاقتصاد اليمني ، ونظرا لطبيعة الدراسة و تحقيق أهدافها استخدم الباحث خليطا من المناهج المعتمدة من بينها المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة يتناول فيها ظاهرة التضخم ، كما يستخدم المنهج التحليلي لشرح وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات خلال عرض العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغطية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني ، من نتائج الدراسة أسهمت هذه العوامل في بنيان الاقتصاد القومي في توفير بيئة ملائمة ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية في اليمن حيث أدت الزيادة في حجم المديونية الخارجية إلى مواجهة الاقتصاد الوطني مشاكل اقتصادية نظرا لانخفاض احتياطاته من النقد الأجنبي ، ساهمت الزيادة في حجم الاستهلاك الكلي وارتفاع معدلات نموه السنوية عن معدلات الناتج المحلي الاجمالي إلى انخفاض من قيمة المدخرات المحلية .

2– دراسة "حسين بن سالم جابر الزبيدي" ،عمان (2011)[2] : تناولت الدراسة التضخم والكساد وكيفية قياسهما وهدفت إلى ذكر الأسباب المؤدية إليهما من الناحية العلمية والخارجية وكذا الإجراءات و الحلول الوقائية من أخطار كل من التضخم و الكساد ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و الإجراءات الضرورية التي لابد أن

---

[1] أحمد محمد صالح الجلال ، السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990 – 2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2006 .

[2] حسين بن سالم جابر الزبيدي ، التضخم و الكساد ، مؤسسة عمان للنشر و التوزيع ، الجامعة الأردنية ، الطبعة الأولى ،2011 .

تتخذ لمواجهة الكساد و التضخم تتطلب عدة خطوات منها : التحرر النقدي أي اصدار عملة نقدية جديدة هي العملة الحقيقية الثمن من (الذهب والفضة) وليس العملة العرفية الثمن (الأوراق النقدية) حتى لا يصبح اقتصاد الدولة و الموطن عرضة للأزمات والكوارث الداخلية و الخارجية ، كما ينبغي على من يريد أن يقوي اقتصاده من المخاطر أن يربط جميع معاملاته التجارية والصناعية والزراعية بالعملة الذهبية و الفضية ذلك إذا أرادت الدولة التخلص من الأمراض الناتجة عن خطر التضخم و الكساد .

3– دراسة " بدراوي شهيناز "(2014 /2015)[1] : تناولت تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980– 2012)،حيث قامت بدراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال التعرف على مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية فيما يخص انظمة الصرف وأدائها الاقتصادي الكلي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة ، ولتحقيق هذا الغرض اعتمدت على الاقتصاد القياسي في الدراسة للتعبير عنها كميا باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لعينة متكونة من 18 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2012 ، مقسمة إلى ثلاث مجموعات حسب التصنيف الواقعي المشترك ل Reinhart and Rogoff (2004) و Levy-Yeyati and Sturzengger (2005) وذلك من أجل الوصول إلى معرفة أي نوع من الأنظمة الثابتة أو الوسطية أو المرنة يتوافق مع نمو اقتصادي أعلى ، والنتائج الاقتصادية المتحصل عليها تشير إلى إيجابية العلاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي ، كما أنها تدعم فكرة أن الدول النامية بإتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى مما لو اتبعت سعر صرف مرن أو وسيط بحيث أن أفضل معدل للنمو الاقتصادي ارتبط بأنظمة الصرف الثابتة وتليها المرنة ثم الوسيطة وهذا ما يؤيد أراء مناصري النظرية القطبية أو الركنية في اختيار أنظمة الصرف الملائمة .

4– دراسة بن "عيسى أمينة وبن يشو فتحي" ، الجزائر(2015)[2] : تناولت الدراسة التضخم النقدي في الجزائر، حيث هدفت إلى تحديد الأسباب الاقتصادية لظاهرة التضخم للفترة (1974 – 2005)، و

[1] بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980 – 2012)، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2014 – 2015 .

[2] بن عيسى أمينة وبن يشو فتحي ، دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، المجلد 6 – العدد 01 ، السنة 2015 ، ص 174 – 185 .

هذا باستعمال طريقة قياسية جديدة (التكامل المتزامن) لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل وطريقة granger لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين الأسعار والنقود ، تم استعمال قياسين للنقود هما M1 و M2 ، أما بالنسبة للأسعار فتم استخدام مؤشر الأسعار الاستهلاكية (CPI) ، المنهج المستخدم في الدراسة هو التحليلي القياسي ، النتائج بينت أن هناك علاقة بين M2 والأسعار في المدى الطويل مما يعني أن التضخم هو ظاهرة نقدية في الجزائر .

5- دراسة " اسماعيل عبد الله علي اسماعيل " (2017)[1] : تناولت الدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في السودان خلال الفترة (2005 - 2015)، تهدف الدراسة إلى التعرف على أنواع التضخم ومعرفة الأثر الذي يتركه سعر الصرف على التضخم ، المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي للإطار النظري و المنهج التحليلي للإطار التطبيقي بواسطة استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS ، توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها : وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف و التضخم ، خروج البترول من ايرادات الدولة أدى إلى ارتفاع سعر الصرف وزيادة الضغوط .

6- دراسة " نوفل بعلول " (2017 /2018)[2] : تناولت الدراسة أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات ، هدفت الدراسة إلى الوقوف على تأثير أنظمة سعر الصرف في ميزان المدفوعات بشكل عام ، مع إسقاط ذلك على مجموعة من الدول العربية بشكل خاص (الجزائر،السعودية ،الإمارات ،البحرين ،الكويت ،قطر) ، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية و التجريبية فيما يخص أنظمة الصرف وأدائها الاقتصادي الكلي من جهة وميزان المدفوعات من جهة أخرى ، ولتحقيق هذا الغرض في الجانب الميداني ، تم الاعتماد على أسلوب إحصائي قياسي متمثل في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data) لمعالجة بيانات الدول محل الدراسة وصياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة السببية الارتباطية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تصب في مجملها أنه من الجانب النظري

---

[1] اسماعيل عبد الله اسماعيل ، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في السودان خلال الفترة (2005 - 2015) ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، الخرطوم ، 1438 هـ - 2017 م .

[2] نوفل بعلول ، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي- أم بواقي - 2017 - 2018 .

الأكاديمي تفيد التوجهات المعرفية بأن أنظمة سعر الصرف تشكل أهم الوسائل لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعات الدولة ،أما من الجانب التطبيقي فتفيد نتائج الدراسة بوجود علاقة تأثير طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع .

7- دراسة " لطلحة محمد "(2018 /2019) [1] : تناولت الدراسة قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970 – 2017) ، تتجلى أهداف الدراسة من خلال تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أثرها الحقيقي على مستوى كل من النمو الاقتصادي وسعر الصرف باعتبارهما من المؤشرات الاقتصادية الهامة وقاعدة حقيقية تبنى عليهما أسس الاقتصاد الوطني ، استخدمت الدراسة مزيجا من المناهج الشائعة ابتداءا بالمنهج الوصفي لاستعراض مختلف الأدبيات الخاصة بظاهرة التضخم ومتغيرات النمو الاقتصادي والمنهج التحليلي في تبيان تطور بيانات هذه المتغيرات في الاقتصاد الجزائري و في الأخير المنهج القياسي لتقديم نموذج يفسر العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات باستخدام مجموعة من الطرق و الأساليب الإحصائية ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها في ما يلي : المستوى العام للأسعار يتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع وأن الزيادة والانخفاض في كمية النقود يترك أثر بنفس القدر في تغير المستوى العام للأسعار ، معدل النمو الاقتصادي في الدولة يتزايد إذا كان معدل الادخار مرتفعا .

8- دراسة " عديلة مريمت " و" أمال بن ناصر"، (2020) [2] : قامت هذه الدراسة بتحليل علاقة التضخم بسعر الصرف في الجزائر ، باستخدام نموذج التكامل المشترك ، خلال الفترة (2002 – 2016) هدفت الدراسة إلى اختيار ما إذا كانت علاقة مستقرة طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدل التضخم ، تفسير طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات الأسعار المحلية ، مؤشر أسعار المستهلكين ، المنتجين والواردات ،حساب مقدار استجابة سعر الصرف للتغير غير المنتظم في مؤشرات الأسعار المحلية على المدى الطويل ، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي

---

[1] طلحة محمد ، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة الممتدة (1970 – 2017) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2019 .

[2] عديلة مريمت وأمال بن ناصر، تأثير تغيرات معدلات التضخم على سعر الصرف في اقتصاد مصدر للمحروقات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر(2002 – 2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد 05 – العدد 01 ، السنة 2020 ، ص 30 – 45 .

التحليلي ويتم استعمال هذا المنهج فرضتها طبيعة الموضوع محل الدراسة حيث يتم جمع وتلخيص البيانات والحقائق المرتبطة بمعدلات التضخم وكذا وقائع متعلقة بعلاقة سعر الصرف ومؤشرات الأسعار المحلية واستخدام طرق احصائية وصفية ،وقياسية لحساب مدى استجابة سعر الصرف للتغيرات في في مؤشرات الأسعار بالاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي ،ومن ثم تحليل النتائج المتوصل إليها ،ولخصت نتائج الدراسة لوجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين تحركات معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة ،كما توصلت لطبيعة العلاقة بين مؤشرات الأسعار وسعر الصرف والتي تبين أنها علاقة طردية بين سعر الصرف وأسعار المستهلكين وعلاقة عكسية بين سعر الصرف وكل أسعار المنتجين وأسعار الواردات .

9- دراسة " أحمد عزت محمود المتولي " ، جمهورية مصر العربية ، (2021)[1] : قدمت هذه الدراسة في فصولها الثلاث العلاقة بين التضخم وسعر الصرف بعد التعريف بكل منهما فنجد في الفصل الأول تناولت التضخم وكل ما يتعلق بالإطار النظري له وتحليل أسباب حدوثه ،وكيفية قياسه وطرق علاجه وفي الفصل الثاني الإطار النظري لسعر الصرف من مفهوم وأنواع النظريات المفسرة له والعوامل التي تؤثر فيه ،وفي الفصل الأخير العلاقة بين ظاهرة التضخم وسعر الصرف مع عمل دراسة قياسية لهذه العلاقة ، هدفت الدراسة إلى محاولة دراسة وتوضيح الإطار النظري لكلا التضخم وسعر الصرف وتحليل الارتباط بين المتغيرات وتقديم عدة آليات لتحقيق الاستغلال الأمثل للتأثير بينهم .

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي فهو الأنسب للدراسة للوصول إلى تفسيرات منطقية للعلاقة والارتباط بين المتغيرات لتحديد نتائج دقيقة للدراسة إذ يعتمد المنهج الوصفي على الواقعية تعمل في واقع بيئة الاقتصاد إضافة إلى الاعتماد على المنهج القياسي لدراسة العلاقة الرقمية بين التضخم وسعر الصرف ، من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم ، يختلف تخفيض قيمة العملة عن انخفاض قيمة الأسعار ، لتخفيض قيمة العملة آثار قوية على قطاعات مختلفة كالصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال .

[1] أحمد عزت محمود المتولي، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للجنيه في الفترة مابين 2000 – 2019 ، جمهورية مصر العربية .

10- **دراسة " لرانيا شيخ طه " ، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، (2021)**[1] : تناولت الدراسة التضخم ، أسبابه ، قياسه ، آثاره و سبل معالجته ،اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تسليط الضوء على مفهوم التضخم وأسبابه وأثاره السلبية و المؤشرات المستخدمة في قياسه والسياسات التي تتبناها الحكومات لتحقيق استقرار مستويات الأسعار المحلية ، توصلت هذه الدراسة إلى أن المعدلات المرتفعة من التضخم تؤثر سلبا على مستويات الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات و على القوة الشرائية للعملة المحلية ، و من ثم على النشاط الاقتصادي .

[1] رانيا شيخ طه ، التضخم ، أسبابه ، قياسه ، آثاره وسبل معالجته ، صندوق النقد العربي ، 2021 .

خلاصة الفصل :

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري للتضخم الذي يعد من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية و المتقدمة على السواء ، وتعكس هذه الظاهرة بشكل عام اختلالات أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد ، و على هذا الأساس تسعى حكومات الدول المختلفة إلى الحد من آثار الضغوط التضخمية .

الفصل الثاني

تمهيد :

تم تتبع تطور كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتباره المؤشر المعتمد في حساب معدل التضخم في الجزائر ، إضافة إلى التغيرات التي تحدث في سعر الصرف ، وأن ارتفاع معدل التضخم أمر مخيف للمستثمرين لأنه يعني نقصا فعليا في قيمة أموالهم المرتبطة بذلك الاستثمار وعليه سنتطرق إلى دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة و النتائج المترتبة عليها .

I – متغيرات الدراسة

تعني فترة الدراسة المدى الزمني الممتد من 2001 إلى غاية 2021 باستخدام بيانات سنوية لمتغيرين (مؤشر أسعار الاستهلاك ، سعر الصرف) ، تم الاستعانة بموقع البنك الدولي IFS لاستخراج هذه البيانات السنوية.

1– الرقم القياسي لأسعار المستهلكين(CPI) : يعتبر واحدا من أهم وأكثر المؤشرات الإحصائية التي تستخدم لقياس التضخم في دول العالم ككل[1]. ويعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود ، و يهتم في العادة بأسعار السلع و الخدمات المستهلكة من قبل العائلات ، أي بأسعار التجزئة ، و بالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الجملة ، الأسعار لدى الانتاج ، أسعار الأصول الثابتة و المالية . وحيث أن المنتجات لا تستهلك بنفس الكيفية ، فيتم الأخذ بعين الاعتبار حصة كل منها في الاستهلاك المتوسط للسكان بواسطة معاملات الترجيح[2] .

إن مؤشر أسعار الاستهلاك CPI يقاس باستعمال مؤشر لاسبير(Lasperses) والذي يعطى وفق العلاقة التالية[3] :

$$\frac{\sum_{t}^{n} = 1 p_t^i q_0^i}{\sum_{i}^{n} = 1 p_0^i q_0^i} \qquad \text{.....(5)}$$

- P_t^i سعر السلعة **i** عند الاستهلاك خلال السنة الحالية **t** .
- P_0^i سعر السلعة **i** عند الاستهلاك خلال سنة الأساس **0** .
- q_0^i كمية السلعة **i** المستهلكة خلال سنة الأساس **0** .

[1] رانيا الشيخ طه ، مرجع سبق ذكره .

[2] جاب الله مصطفى ، مقارنة تأثير السياستين المالية والنقدية على التضخم مع استعمال أدوات التحليل و القياس الاقتصادي ، حالة الجزائر– 2000 – 012 – معارف (مجلة علمية محكمة) ، السنة التاسعة – العدد:17 (ديسمبر2014) ، ص 358 .

[3] زميت فؤاد ، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2015 ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد الخامس ، ص 381 – 382 .

2- سعر الصرف : يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة من أجل الحصول على وحدة من عملة أخرى[1].

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على " أنه عدد الوحدات اللازمة من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية "[2] .

II - دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة

1. مؤشر أسعار الاستهلاك :

الشكل رقم (3) : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر للفترة (2020/2001)

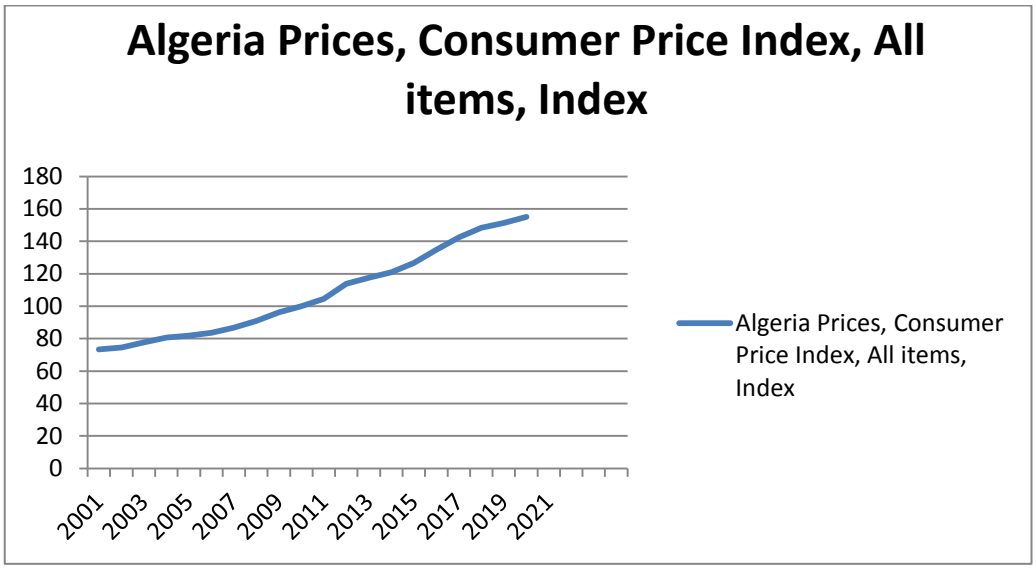

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإكسل

من خلال الميل الموجب للمنحنى البياني نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر في تزايد مستمر من 2001 إلى غاية 2020 وهو ارتفاع بنسب قليلة نوعا ما، أي أن هناك تضخم موجب ، هذا التضخم يختلف معدله من سنة لأخرى ، حيث بلغ هذا المؤشر سنة 2001 ما يقدر ب

[1] بغداد زيان تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، سنة 2012 – 2013 ، ص 14 .

[2] بغداد زيان ، نفس المرجع .

73.41 ثم 74.46 سنة 2002 ثم 77.63 سنة 2003 و باشر في الارتفاع إلى غاية 2020 إلى أن وصل ما يقدر ب 155.02 ، ويرجع الارتفاع المستمر لهذا المؤشر إلى زيادة الطلب الكلي خصوصا الاستهلاكي نتيجة سياسات التشغيل المتبعة بالإضافة إلى تنامي الكتلة النقدية و تحسن الأوضاع الاجتماعية ؛ ذلك لأن أحسن أداة مرجعية لقياس تغير الأسعار في أغلب اقتصاديات دول العالم هي الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتوفره على مزايا يصعب إيجادها في بقية المؤشرات ؛ كما أنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود من خلال قياس مستوى معيشة الأفراد لكونه المؤشر الأكثر شهرة في العالم .

2. سعر الصرف EX :

الشكل رقم (4) : أسعار صرف العملة الوطنية لكل دولار أمريكي في الجزائر للفترة (2021/2001)

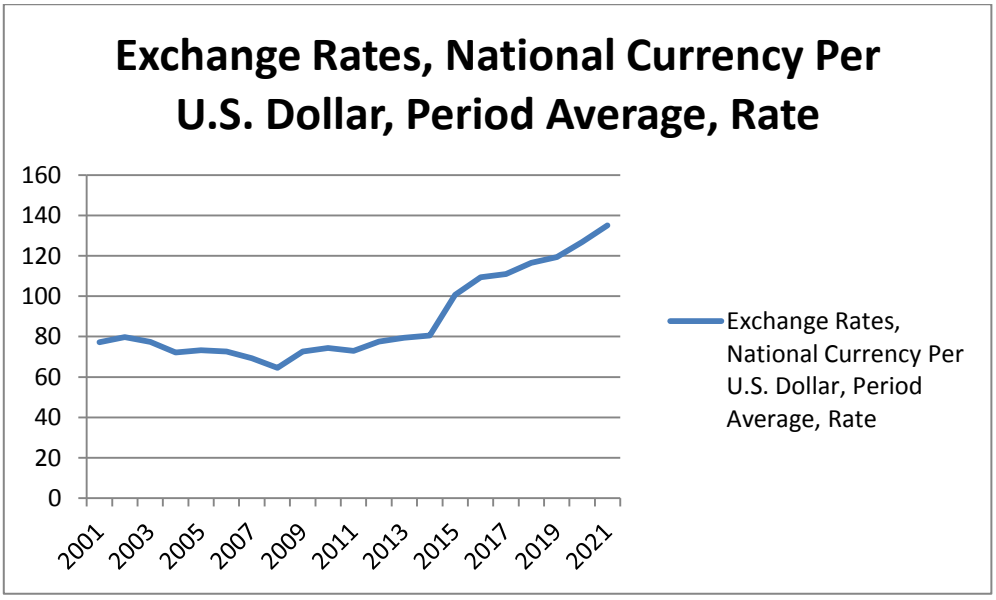

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإكسل

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن أسعار صرف العملة الوطنية في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب وذلك خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2011 حيث يرتفع مرة و ينخفض مرة أخرى و يرجع هذا التذبذب إلى عوامل سياسية كون أن سعر الصرف يتأثر بهذه العوامل فمثلا الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وهذه الثقة تؤثر على أسعار العملات فإذا كانت ثقتهم عالية في اقتصاد الدولة فإن احتمال قيام المستثمرين بشراء أصول في البلد سيكون مرتفعا ، مما يدفع قيمة عملة

البلد إلى الارتفاع ، أما في الحالة المعاكسة فيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة وبداية من 2012 عرف سعر الصرف في الجزائر تطورا ملحوظا بلغ 77.54 دج لكل دولار أمريكي ، ففي بداية الأزمة النفطية منتصف 2014 كان سعر صرف العملة المحلية الجزائرية يساوي 83 دينارا للدولار الواحد ، وباشر في الارتفاع إلى غاية 2021 مقدرا ب 135.06 دج لكل دولار أمريكي ، وهذا ما يوضح تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة الزمنية ويعود ذلك إلى سياسة سعر الصرف غير الممنهجة من طرف البنك المركزي حيث يتم تعويم الدينار الجزائري فقط عند الضرورة و الابقاء عليه ثابت في معظم الأوقات ، إضافة إلى أسعار الفائدة المرتفعة التي تقدم للمقترضين عوائد أعلى مقارنة بالدول الأخرى ، لهذا السبب يجذب سعر الفائدة المرتفع حركة رؤوس الأموال و تتسبب في رفع سعر الصرف ، كما أن تخفيض قيمة العملة يعتبر بمثابة مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية حيث أن تحقيق الاستقرار والارتفاع في سعر صرف العملة يساعد على التحكم الجيد في التضخم وانخفاض أسعار الواردات ويستخدم سعر الصرف كوسيلة إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي وعليه من من بين أهم الحلول لاسترجاع قيمة الدينار هي الاعتماد على نظام التعويم خاصة في ظل انخفاض عائدات الجزائر وتراجع النقد الأجنبي في البلاد .

III – النتائج :

pass-throught p/ex -1

السنوات	Pass-throught p/ex
2002	0.44
2003	−1.49
2004	−0.57
2005	0.82
2006	−2.69
2007	−0.8
2008	−0.71
2009	0.46
2010	1.63
2011	−2.32

1.41	2012
1.38	2013
1.91	2014
0.19	2015
0.74	2016
4	2017

المصدر : من إعداد الطالبتان

قمنا بحساب pass-throught بالعلاقة التالية :

Pass-throught p/ex

حيث أن:

p : تمثل الأسعار ، أي الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

ex : يمثل سعر الصرف .

من خلال الجدول الذي يمثل نتائج pass-throught p/ex نلاحظ أنه خلال السنوات 2002 ، 2005 ، 2009 ، 2010 و من 2012 إلى غاية 2017 وجود قيم موجبة ؛ بمعنى هناك انتقال لأسعار الصرف على التضخم أي توجد ظاهرة أثر النفاذ .

أما خلال السنوات 2003 ، 2004 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2011 وجود قيم سالبة ؛ بمعنى لا يوجد هناك انتقال لأسعار الصرف على التضخم أي لا توجد ظاهرة أثر النفاذ .

pass-throught imp/ex - 2

السنوات	Pass-throught imp/ex
2002	6.26
2003	−4.42
2004	−5.08
2005	6.52
2006	−5.82
2007	−6.06
2008	0.07
2009	0.32
2010	6.27
2011	−3.08
2012	1.43
2013	2.54
2014	−7.21
2015	−0.36
2016	−8.63
2017	−23.52

المصدر : من إعداد الطالبتان

قمنا بحساب نموذج pass-throught بالعلاقة التالية :

Pass-throught imp /ex

حيث أن :

imp : مؤشر قيمة الوحدة من الاستيراد .

ex : سعر الصرف .

من خلال الجدول الذي يمثل نتائج pass-throught p/imp نلاحظ وجود قيم موجبة خلال السنوات : 2002 ، 2005 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2012 ، 2013 ؛ أي هناك انتقال

لأسعار الصرف وبالتالي وجود أثر النفاذ (pass-throught) .

أما خلال السنوات : 2003 ، 2004 ، 2006 ، 2007 ، 2011 و من 2014 إلى غاية 2017 نلاحظ قيم سالبة أي عدم انتقال أسعار الصرف على التضخم وبالتالي انعدام (pass-throught).

pass-throught p/imp - 3

السنوات	Pass-throught p/imp
2002	0.07
2003	0.34
2004	0.11
2005	0.13
2006	0.46
2007	0.13
2008	-9.72
2009	1.43
2010	0.26
2011	0.75
2012	0.99
2013	0.54
2014	-0.27
2015	-0.53
2016	-5.29
2017	-10.59

المصدر : من إعداد الطالبتان

قمنا بحساب pass-throught بالعلاقة التالية :

Pass-throught p/imp

حيث أن :

p : تمثل الأسعار.

imp : مؤشر قيمة الوحدة من الاستيراد .

من خلال الجدول الذي يبين نتائج pass-throught p/imp نلاحظ قيم موجبة من 2002 إلى 2007 ، نفس الشيء من 2009 إلى 2013 ؛ أي وجود ظاهرة أثر النفاذ .

كما يظهر بالقيم السالبة خلال السنوات : 2008 وكذلك من 2014 إلى غاية 2017 ؛ بمعنى انعدام ظاهرة أثر النفاذ .

خلاصة :

استعرضنا من خلال هذا الفصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتباره المؤشر المعتمد في حساب معدل التضخم في الجزائر وأي تغيير يحدث على معدلات التضخم لا محالة أنه سينعكس على جهة العملة الوطنية من خلال سعر الصرف في آخر المطاف وذلك كون أن التضخم أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بأسعار الصرف .

الخاتمة العامة

خاتمة :

اهتمت هذه الدراسة بقياس انعكاس التضخم العالمي على أسعار السلع في الجزائر خلال الفترة الزمنية من 2001 إلى 2021 باستخدام بيانات سنوية لمتغيرات اقتصادية مفسرة للتضخم وللإجابة على هذا الإشكال قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين أولهما نظري والثاني تطبيقي ، حيث حاولنا في الجانب النظري تسليط الضوء على كل ما يتعلق بالتضخم ، مفهومه وأنواعه ، مظاهره وعلاقته بسعر الصرف ، أسبابه والنظريات المفسرة له ، ثم ختمنا فصلنا النظري بمجموعة من أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا .

أما الفصل الثاني الذي يخص الجانب التطبيقي فقد قمنا بإسقاط الدراسة على الجزائر بغية قياس انعكاس التضخم العالمي على الأسعار من 2001 إلى 2021 حيث قمنا باستخدام متغيرات اقتصادية مفسرة للتضخم كأسعار صرف العملة الوطنية ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

أولا : اختبار الفرضيات

حاولنا الإجابة على الفرضيات التي انطلق منها موضوع الدراسة على النحو التالي :

– فيما يتعلق بالفرضية الأولى و التي تشير إلى طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر فهي متبادلة أي علاقة تأثير وتأثر ، فقد تحقق ذلك من خلال التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وتنعكس على التضخم وذلك بارتفاع معدلاته ، كما أن ارتفاع هذه المعدلات يؤثر سلبا على معدلات سعر الصرف .

– الفرضية الثانية والتي تنص على كيفية تأثير معدلات سعر الصرف على التضخم فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية حيث أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع التضخم .

– أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي تشمل نتائج ال pass-throught ، وجود قيم موجبة ؛ بمعنى انتقال أسعار الصرف على التضخم و وجود ظاهرة أثر النفاذ ، أما القيم السالبة فالعكس صحيح ، أي انعدام أثر النفاذ .

ثانيا : النتائج

من خلال النتائج المتوصل إليها تبين لنا ما يلي :

– وجود pass–throught موجب ، وبالتالي يوجد انتقال لأسعار الصرف .

– وجود pass–throught سالب ، وبالتالي لا يوجد انتقال لأسعار الصرف .

– تتحدد ظاهرة التضخم في الجزائر بعدة متغيرات من بينها سعر الصرف .

– الزيادة المفرطة في الأسعار تضعف القوة الشرائية للمستهلكين .

– هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات كعلاقة التضخم بسعر الصرف بمعنى انخفاض قيمة العملة خارجيا ستؤدي إلى زيادة التضخم ، وإن التضخم في الجزائر يستجيب وبشكل طردي لسعر الصرف .

ثالثا : التوصيات والاقتراحات

– إنشاء بنك للمعلومات يهتم بشكل دوري في تحسين الحسابات الخاصة بالتضخم وسعر الصرف وكذا اعادة الاعتبار لقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية .

– يجب على البنوك المركزية إعادة النظر كتطوير القدرات الفنية على التنبؤ والتوقع الدقيق بمعدلات التضخم والعمل على بناء نماذج قياسية تربط وتحدد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم ومختلف أدوات السياسة النقدية كسعر الصرف بغية الكشف عن العلاقة الموجودة بينهما سواء تعلق الأمر بالمدى القصير أو المدى الطويل .

– يجب منع التغيرات الكبيرة في سعر الصرف حتى لا تحدث آثارا كبيرة على التضخم المحلي في الجزائر .

– ضرورة العمل على جعل التضخم في الجزائر عند مستويات متدنية ومتحكم فيه حتى يؤدي خدماته الإيجابية في النمو الاقتصادي .

– إنشاء لجنة مستقلة مهمتها متابعة ومساءلة بنك الجزائر حول مدى تحقق الأهداف المسطرة .

– يجب على البنوك المركزية معالجة الاختلالات التي تحدث كانعدام ظاهرة أثر النفاذ التي تؤدي إلى عدم انتقال أسعار الصرف .

رابعا : آفاق الدراسة

أما عن آفاق الدراسة فإننا نقترح مجموعة من المواضيع المكملة لموضوع بحثنا ألا وهي :

1– العوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية – .

2– قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر .

3– أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2015 .

4- محددات التضخم في الجزائر مقاربة : بيانات – استكشاف – نمذجة .

5- تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019) .

6- دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I – باللغة العربية :

- **الكتب :**

1. بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية – ديوان المطبوعات الجامعية – 2006 .
2. حسين بن سالم جابر الزبيدي ، التضخم والكساد ، عمان مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2011 .
3. رانيا شيخ طه ، التضخم ، أسبابه ، قياسه ، آثاره وسبل معالجته ، صندوق النقد العربي ، 2021 .
4. صبحي تادرس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان .
5. ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008 .
6. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 6 ، الجزائر ، 2007 .
7. مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية ، دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – 2000 .
8. محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 2002 .
9. مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية : النظريات النقدية ، ط1 ، دار البحث للطباعة و النشر 1989 .
10. وديع طورس ، المدخل إلى الاقتصاد النقدي ، المؤسسة الحديثة للكتاب .

- **الرسائل والمذكرات :**

1. أحمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات المالية والنقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990 – 2003) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 .
2. أحمد عزت محمود المتولي ، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للجنيه في الفترة مابين (2000 – 2019) ، جمهورية مصر العربية .
3. اسماعيل عبد الله اسماعيل ، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في السودان خلال الفترة (2005 – 2015) ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، الخرطوم ، 1438 هـ – 2017 م .
4. بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980 – 2012)، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2014 – 2015 .
5. بغداد زيان تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، سنة 2012 – 2013 .

6. شيخة سفيان ، مشاطل التضخم في الجزائر، رسالة دكتورا ، تخصص مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قالمة ، 2003 .
7. طلحة محمد ، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة الممتدة (1970 – 2017) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2019 .
8. طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 – 2003 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، جامعة الشلف ، 2005 .
9. نوفل بعلول ، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي– أم بواقي – ، 2017 – 2018 .

- **المجلات :**

1. أحمد سلامي ، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية (1970 – 2014) ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 07 ، ورقلة ، 2015 .
2. ادبوب سارة و لسبع مريم ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019) ، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، المجلد : 02 – العدد : 02 ، ديسمبر 2021 .
3. بن عيسى أمينة و بن يشو فتحي ، دراسة قياسية للتضخم النقدي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، المجلد 6 – العدد 01 ، السنة 2015 .
4. جاب الله مصطفى ، مقارنة تأثير السياستين المالية والنقدية على التضخم مع استعمال أدوات التحليل و القياس الاقتصادي ، حالة الجزائر– 2000 – 012 – معارف (مجلة علمية محكمة) ، السنة التاسعة – العدد:17 (ديسمبر 2014) .
5. زميت فؤاد ، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2015 ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد الخامس .
6. عديلة مريمت وأمال بن ناصر ، تأثير تغيرات معدلات التضخم على سعر الصرف في اقتصاد مصدر للمحروقات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر(2002 – 2016) ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد 05 – العدد 01 ، السنة 2020 .
7. عوض فاضل اسماعيل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق ، 2012 .